بحث تعاوناً دولياً في المجال الانتخابي







نشرة نصف شهرية تصدرها الادارة العامة لشبُّ ون المرأة في اللحنة العليا للانتخابات والاستفتاء بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ـ العدد (4) 2009/2/15م

بحث رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء خالد عبدالوهاب الشريف مع نائب المدير القطري لبرنامج الامم المتحدة الانمائي السيدة دينا عساف وكبير خبراء مشروع الدعم الانتخابي الحدولي السبيدة خديجة محيرو ومدير عام المشروع شريف شاكر الترتيبات المتعلقة ببدء تنفيذ المشروع البالغ تكلفته ثلاثة ملايين و ٧٠٠ ألف يورو.

قَـدرات اللجنة في عملية التوعية

وجرى فى اللقاء استعراض مكونات وبرامج المشروع الهادف إلى تعزيز الانتخابية، ودعم الاطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بالانتخابات وتمكين النساء المرشحات من خوض الانتخابات النيابية وتسهيل وصولهن الى المعلومات المتعلقة بالمراحل المختلفة للعملية الانتخابية بالإضافة الى تحسين قدرات

افتتاماة

تحتفل بلادنا في ٨ مارس القادم باليوم العالمي للمرأة وكانت قبلها قد احتفلت كسائر بلدان العالم الحر بمرور ٦٠ عاما على الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الذي تمثل حقوق المراة والقضاء على التمييز ضدها مكانة محورية فيه خصوصا في مجتمعنا الذي كفلت فيه منظومة القيم الدينية والاجتماعية حقوق الإنسان ، فتلاشت في ظلها اشكال التمييز الاخرى العرقية والمذهبية والدينية انطلاقا من قدسية الآية الكريمة ((يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن اكرمكم عند الله اتقاكم)) ، والتوجيه النبوى الشريف ((كلكم لادم وأدم من تراب)) ، وجاء العرف متسقاً مع التوجيه الإلهى وصوت الثقافة الشعبية ، متسقا مع النص المقدس ساخراً من التمييز في كثير من النصوص الشعبية

ولم يكن التمييز ضد النوع الاجتماعي استثناء في عقيدتنا أو موروثنا الثقافي ، فنحن من الشعوب القليلة التي تولت فيها المراة الحكم في الجاهلية والإسلام ، وحفلت كتب تاريخنا بصور مشرقة برزت فيها المراة اليمنية إلى جوار اخيها الرجل حاكمة عالمة و سياسية محنكة وزعامة اجتماعية ولم يستنكف اليمنى أن يبنى للمرأة الناسكة ما بناه للرجل الزاهد من قباب ومزارات . . والتوجه العام للدولة نحو حماية حقوق المراة على غرار أخيها الرجل وفي مقدمتها التمكين السياسي للمراة ، إن على صعيد التشريعات او على صعيد الترجمة العملية لتلك القوانين من خلال جهود اللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء وغيرها من المؤسسات الدستورية الاخرى ينصب في ذلك السياق لقيمنا واعرافنا العريقة.

إننا بهذا التوجه وتكثيف الجهود من اجل التمكين السياسي للمراة نواجه مفاهيم وافدة لا جذور لها في عقيدتنا السمحة ولا في موروثنا الاجتماعي الاصيل تحاول ان تكتسب مشروعية الوقوف عائقا امام تواصلنا بالإشراق الحضاري لموروثنا والتفاعل الايجابي مع واقعنا والمثمر مما حولنا والاستفادة من كل الطاقات الخلاقة في العمل

أمام المرأة اليمنية حتى ابريل القادم أن تثبت إصرارها على التمسك بحقوقها السياسية التى كفلتها التشريعات والقوانين وانتصارها لموروثها التاريخي العريق والانتماء ليمن متقدم ديمقراطي حديث ، ونامل ان يتجلى كل ذلك من خلال اعداد طلبات الترشيح لعضوية مجلس النواب التي ستتقدم بها المرأة اليمنية .

د. جعفر با صالح

عضو اللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء رئيس قطاع العلاقات الخارجية

الادارة العامة للمرأة في اللَّحنة العليا الانتخابات في اعمال التصاميم والتنسيق وتنفيذ البرامج التي تتناول مسائل النوع الاجتماعي. وأشاد رئيس اللجنة العليا

المقدم لليمن من الدول الصديقة و المنظمات المانحة من خلال مشروع الدعم الانتخابى الدولى للجنة العليا للانتخابات عبر برنامج الأمم المتحدة الانمائي. حضر اللقاء عضو اللجنة العليا للانتخابات، رئيس قطاع العلاقات الضارجية الدكتور جعفر باصالح، وعضو اللجنة العليا للانتخابات، رئيس

، الدكتور محمد السياني.

للانتخابات والاستفتاء، بالتعاون والشراكة القائمة بين اليمن وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجال الانتخابي، مثمناً كافة أشكال الدعم الانتخابي

قطاع الشؤون الفنية والتخطيط

هذا وقد قامت نائب المدير القطري لبرنامج الامم المتحدة الانمائي وكبير خبراء مشروع الدعم آلانتخابي الدولي ومدير عام المشروع بزيارة الى قطاع الشؤون الفنية والتخطيط اطلعوا خلالها على سير أعمال اللجان الفنية، وخاصة ما يتعلق بتنفيذ عملية الادخال الآلى الإلكتروني لبيانات الناخبين، وفحص السبجل الانتخابى المصور لرصد أية حالات تسجيل مخالفة للقانون، والمكررين.

أهابت اللجنة الوطنية للمرأة بكافة الأحزاب

جدد رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء خالد عبد الوهاب الشريف ترحيب اليمن بأي رقابة دولية على الانتخابات النيابية المقبلة التي ستِجري في السابع والعشرين من ابريل القادم. وأشار الشّريف ، خلال استقباله مدير برامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (ايفس) السيدة ماجي سالم، إلى أن اللجنة العليا للانتخابات ستوفر كافة التسهيلات للمراقبين ، بما يمكنهم من تنفيذ مهامهم الرقابية على كافة مجريات

وثمن رئيس اللجنة العليا للانتخابات التعاون والشراكة القائمة بين اللجنة ومؤسسة (ايفس) مؤكدا حرص اللجنة على استمرار هذا التعاون بما شأنه تعزيز وتطوير العملية الديمقراطية والانتخابية في اليمن. من جانبها اكدت مدير برامج الشرق الأوسط ـمال اُفریقیـا بمؤسسة (ایفس) اسـ وتواصل دعم مؤسسة (الايفس) للجنة العليا للانتخابات

والاستفتاء استشاريا وفنيا ولوجس بما يمكنها من تنفيذ المهام المناطة بها على الوجه الأمثل.. مشيدة بشفافية اللجنة في تنفيذها لكافة الإجـراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية. واستعرض اللقاء أوجه الدعم الفني والاستشاري واللوجسيتي التي يمكن أن تقدمها مؤسسة (الايفس) للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، في مجال البناء المؤسسي والتأهيل والتدريب وتعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية. وكذا الخطوات التي قطعتها اللجنة في الاعداد والتحضير للانتخابات النيابية التي ستجري في السابع والعشرين من ابريل المقبل، ونتائَّج عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين، وعملية الفحص والمراجعة والمطابقة الآلية لأسماء وبيانات وصور الناخبين . حضر اللقاء سلطان حاجب أمين عام اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء والهام عبد الوهاب مدير عام شؤون المرأة في اللجنة

اللجنة الوطنية للمرأة

تناشد الاحزاب دعم ترشيح المرأة للانتخابات المقبلة

والتنظيمات السياسية في اليمن دعم قضايا المصرأة على كافة الأصبعدة وفي مقدمتها التمكين السياسى للمرأة وحقها فى ترشيح نفسها في الانتخابات النيابية القادمة وقالت اللجنة في بيان مناشدة صادر عنها أمس « لقد حظيت المرأة اليمنية منذ إعادة تحقيق الوحدة المباركة وقيام الجمهورية اليمنية في الـ ٢٢ مايو ١٩٩٠ م باهتمام كبير من الأحزاب على الساحة الوطنية بدءا بتحديث المنظومة التشريعية والقانونية وتطويرها سما يكفل للمرأة حقوقها التي جاءت بها شريعة الإسلام وتضمنتها المواثيق الدولية «. وأستهلت اللجنة البيان بتوجيه الشكر والتقدير باسم المراة اليمنية لرؤساء وامناء عموم الأحزاب والتنظيمات السياسية على جهودهم المخلصة والنبيلة في دعم قضايا المراة على كافة الصعد وفي مقدمتها التمكين السياسي للمرأة . وأشارت اللجنة إلى أن البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية جاءت مكرسة على الاهتمام بقضإيا المرأة وتجاوز واقع المشاركة السياسية للمرأة المثقل بالموروث التقليدي الذي كرس ثقافة التمييز ضدها وبقاءها خارج دائرة اهتمام تلك الفعاليات السياسية ». . و استدر كت اللجنة قائلة:» إلا أن تلك البرامج والجهود ما تزال حبيسة الجدل الشفهى والأطر النظرية إلأمر الذي انعكس سلبيا على واقع المرأة رغم أنها تشكل ٤٩ بالمائة من تعداد السكان».

وأكدت اللجنة الوطنية للمرأة في بيانها تمسكها بنظام الحصص الكوتا وقدمت مقترحات تتضمن إجراءات عاجله وآنية وأخرى نظامية ودائمة بما يضمن وصول النساء بما لا يقل عن ١٥ بالمائة من العضوية في مجلس النواب. و تضمنت المقترحات العاجلة بأن تتفق الأحزاب والتنظيمات السياسية على إعلان ميثاق شرف يقضى بترشيح نسبة من النساء في القوائم التي ستقدمها تلك الأحزاب للترشيح لعضوية مجلس النواب بمكا يكفل وصول النساء بما لا يقل عن ١٥ بالمائة من العضوية في مجلس النواب. في حين تضمنت مقترحات اللحنة بشأن الإجراءات النظامية الدائمة المطلوب انتهاجها لتأطير نظام الحصص (الكوتا)، ان يتم إضافة مواد قانونية إلى قانون الانتخابات والأستفتاء وقانون الأحزاب والدستور وبرامج التنظيمات السياسية، تلزم الاحزاب والتنظيمات السياسية برفع قوائم مرشحيها للانتخابات متضمنة ترشيحات بما لا يقل عن ١٥ بالمائة من النساء، و تخول للجنة العليا للانتخابات والإستفتاء باعادة قوائم المرشحين إلى الأحزاب والتنظيمات السياسية في حالة عدم تضمنها ما لا يقل عن ١٥ بالمائة من النساء المرشحات . وأقترحت اللجنة إضافة مادة دستورية تعطى للنساء حق التعيين أو الانتخاب في مجلس النواب ومجلس الشورى من خلال زيادة عدد مخصص لها بحيث لا يقل عدد المقاعد عن خمسين عضوه.

المام عبد الوهاب تبحث مع المفوضية الأوربية خيسسار الكوتا في الانتخابات القادمة

بحث مدير عام المرأة في اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء في مكتبها مع موفدة المفوضية الأوروبية السيدة / أيدويا أراينشيا إمكانية دعم المرأة في الانتخابات النيابية القادمة وزيادة نسبة تمثيل النساء في مقاعد البرلمان .

وأستعرضت الاخت الهام عبد الوهاب في اللقاء خطة وبرامج وأنشطة إدارة شؤون المرأة والمهام التي تضطلع بها الإدارة في قضية التمكين السياسي للمراة وفتح حوارات مع الأطراف للعمل على ايصال النساء الي المحالس المنتخبه .

من جانبها أعربت خبيرة الاتحاد الأوروبي عن موقف المفوضية الداعم لنظام الحصص (الكوتا) في الانتخابات و المشاركة السياسية للمرأة في العملية الانتخابيه كآلية عالمية مسنودة بالتزامات دولية جدير الأخذ بها في عملية التنمية، مبدية اسفها الشديد لعدم وجود ضمانات حقيقية وجادة حتى الآن لتطبيق هذا النظام وإمكانية استفادة النساء منه حضر اللقاء السيد / اليساندوبارزيالي مستشار في الاتحاد الاوربي .

مها عوض لـ التمكين : اكـــون حـيـث مــا تكــون للمــراة قـضـي

مها عوض مدير عام المتابعة والتقويم في اللجنة الوطنية للمراة ناشطة حقوق الإنسان وتحديداً حقوق المرأة فأي كيان أو إطار يشتغل على قضايا المرأة ستجدنا نتواجد فيه مبادرين لأننا نؤمن أننا نحمل قضية، الشغل عليها لا ينتهى عند حــد معين او إطار معين بــل نشتغل على كل المنافذ ونتمنــى بالفعل تاتى كثير نتائج طيبة على الأقل لهذا الجهد المتعدد والمتنوع .

وأنا

أتحدث

عن قضايا

ا لمجتمع

بشــکل

المشاركة

من الرجال

والنساء هو ا لمطلو ب

دون تغییب

لأى الجنسين

فالمسألة عندي

أكتر عدالة بحيث

نعطي للأمور حقها في النظر بشكل عادل ومنصف

وهذا الأصل في الموضوع .

القادمة كاولوية تحقيقية

البرلمان وتقليص الفجوة القائمة ؟

بالسَّيداتُ وأشهانَهن جاءت بالفعل هي

تقول لنا كيفية وضع أجندة حقيقية تتعامل

مع الوضع اليوم لتحقيق التمكين وزيادة

التمثيل نحن بحاجة إلى قرار سياسي يبنى

عليه حق المرأة في المُشاركة في الانتَّخاباتّ

الشيى الثاني توفير الضيمانات أيا كان

نوعهاً قانوتنية، مجتمعية التي تتجاوز

بها النساء كافة الصعاب والعرآقيل التي

تحد من مشاركتهن في العملية الانتخابية

كمرشحات تحديدا صحيح لدينا رصيد

مشرف من النساء في السلجل الانتخابي

لِكــن كثير منِ التســاولات التــي نواجههاً

أن الناخبات أنفسهن لا يعطين أصواتهن

للنساء وهذه عليها أكثر من علامة استفهام

لكن مثلما قلت ان توفير الضمانات للمرأة

المرشحة بصورة كأفية تحقق رصيد حقيقي

اوسع لان

الحقيقي وإتاحة الفرصية مايزال يمتلكها

فيما لووصلت المرأة إلى مواقع القرار

- المِكسبُ الْحقيقي لنَّا أَن تنعكس قضايا

المرأة بشكل جدي حقيقسي يراعي ويلبي

كافة الاحتياجات ويصل إلى اللابعاد العميقة

بالصورة المطلوبة ماهي المكاسب

الوطنية التي يمكن تحقيقها من ذلك ؟

في اشتغالكم على قضايا المرأة في اللجنة الوطنية نجد أن محور التمكين السياسي للمرأة يتصدر اهتمامكم . لماذا ؟

- ِنحــن هنا في اللجنة لانجزاً الحِقوق ، في الأصل نؤمن انَّ هناك حقوق للمرأة متكاملةً سواء في ميادين اجتماعية ، ثقافية ، مدنيـة ، سياسـية ، قانونيـة ، وطبيعة الساحة التي نشتغل عليها هي التي تحدد نوعيه إلحق دون تجزئة .

وربما لأننا ألان نقترب من حدث الانتخابات البر لمانية القادمة نجد ٍ زخم في الحديث عن التُمُّكين السياسي للمُرأةٌ ، وإلَّا فالمطالبة بالحق السياسي للمرأة لا تتقيد بفترة زمنية معينة ، لكن التنشيط لكل خطوة لضمان الحق السياسي تفرض بفسها عليك إضافة الى الحق السيأسى للمرأة ولا نقصد بُه حقها فَّى المشَّاركة في الانتخَّابات فقط ، فَالإِطارُ اكبُّر مـن ذلك رَّبما الانتخابات هي الحُقيبة او القالب الكبير الذي يتجسد فية

هذا الحق السياسي . وبحكم التزامــن فإن ما ينبغــي ان نكرس ب. جهودنا لأجله بحكم الحراك السياسي الذي تشهده الساحة الوطنية هو العملّ لمضاعفة رصيد المشاركة النسائية الفاعلة في الانتخابات في إطار حق المشاركة السياسية للمرأة وأستجابة لإقرار هذا

· ذكسرت أن هناك مواطن أخرى للمشاركة السياسية للمرأة .

ما هي هذه المواطن الأخرى أو النوافذ التي يمكن للمرأة من خلالها تجسيد الحق السياسي الواسع باستثناء الانتخابات؟ - انتم في الإعلام لديكم سياسة تشتغلون عليها لو سالنا من صانع هذه السياسية ؟ الرجل لتواجده في المواقع القيادية ، فلما تحاول أن توجد توازن حقيقي لتواجد المرأة في هذه المؤسسات في إطأر صنع السِّياسةُ الخاصة بها فأنت تشَّتغل في إطارَ المشاركة السياسية ، يعنى تقلد وظائف عامة ، تمثيل قيادي ، الارتقاء بمكانة النساء على النمط التقيليدي المتوفر والشائع كوّجودها في أعمال الشّكرتاريةٌ والطباعة وغيرها هو يأتى ضمن المشاركة السياسية للمرأة وما نتحرصي عليه هو أن يكون للنساء دور في صنع القرار في التَّخُطُيْطُ في التشريعُ ، في المشاركةِ مع الرجل في إدارة شؤون البلد نفسها من أعلى المناصب إلى أدناها سبواء كانت مناصب وزارية ، برلمانية ، دبلوماسية ، قضائية

السياسي للمرأة فهذا ليس قادم من فراغ أو من حرص على المزاحمة وتعبئة المناصب العليا بالنساء لان النساء أصبح لهن صوت بل لان هناك فجَـوة حقيقية يجَـب أن ننتبه لها وهو في الْإول حسق وهذا أعلسى المراتب، فالدعائم الْسَاسِيةَ لَقضِيةِ الْمَرَأَةِ أَنْ هَنَاكَ حَقُوقَ يجب أن تمارسها المرأة وتتمتع بها

، ادارية ، ومهما كان مصدرها الانتخابات

او التعين أو كيف مأجاءت فلا بد ان يكون

هناك ترجمة للالترام بالاعتراف بالحق

ثانيا أن هناك فجوه واضحة هناك إخلال مسزان مختسل تواجسه لنصف المجتمع والنصف الأخر مغيب والرجل بتنصيب نفسه الواصى على المرأة في شعونها وتسيده عليها هو يحمل نفسه بذلك عبء كبير لا طاقة له به ونحن نريد بمشاركة المرأة له أن نخفف علية من هذا العب ء المثقل له وليس سلب القوامة أو منازعته

لكن المرأة اليوم بإقرار البعض أصبحت متواجدة في المناصب العليا ومواقع صنع

- لو قسنا الوضع بما كان عليه في السابق نعمم هناك تقدم وصار مؤشر مشاركة المرأة السياسية يتجه نحو الأحسن لكن هذه المشاركة عند المراجعة والمقارنة لها بشكل حقيقي نجد أن النسبة ضئيلة حتى النساء المتواجدات اليوم في مواقع صلنع القرار أوكد أنهن مازلن غير قادرات على اتخاذ القرار وصناعته لان لعب الدور

وِتميز ضد الرجل لكنَّ في الأصل الرجل أَذا في اللجوء إلى هذا الحل كإجراء مؤقت ، سيدرك انه بحاجة لعمل مثل هكذا تضحية هـو اول المستفيدين منها فيما بعد . فالوضع يحتاج إلى معالجة اكثر حساسية يشتجع فيها المجتمع ترشيح النساء وهو إُجراء موقت لن يدوم لابد من تفاعل الجميع و المجتمع .

ماهى آلياتكم في اللجنة الوطنية للمرأة لتحقيق هذه الرؤية نظام (الكوتا) ؟ - والله نحسن ساعين للحوار مسع كافة الأطياف السياسية المتواجدة

> لجوهر قضايا المرأة آن الأولوية إلجادة خاصـة في صـراع السياسـين والأحزاب وحواراتهم فالصراع القائم اليوم بين القوى السياسيه هو صراع على الرجل وليس على المرأة والنساء لابد أن للخسروج برؤيسة يكون لهن صوت في هذا العراك وتكون قضيتهن ذات أولوية وليسس مجسرد ديكسورات واحدة من ومناصب مجوفة بدون ر شــأنها تأثير .

- البعض قد يرى في هذا إجحاف لحقهم آمن إيمان حقيقي بالدواعي والتبريرات معه للحد من عوامل إعاقة تقدم المرأة

وكافة المؤسسات الدولية

والمحلية الحكومية وغير الحكومية المعنية بهذا المجال من خــلال عقد لقاءات وإجسراء مناقشسات موحدة يعمل تحت مظلتها الجميع بروح

القسرار أو في المؤسسات التي أعطت نفسها مسوولية دعم قضايا المرأة تستطيع تشخيص نفسها من خــلال تعاملها مع هــذا المكون الذي خصصت له ميزانية للعمل والمتابعة فإذا حصل جهد مقارن حقيقي ممكن إثباته على نحو الشريف يبعث مع الأيفس تعويل العملات الانتخابية والرقابة علسها

هل لديكم تصور للتغلب عليها ؟

ما مصادر هذا الإرادة الحقيقية ؟

مع وضع متدنى .

- نحتاج لارادة حقيقة لصنع تغيير يتعامل

- كل الناس ، المُجتمع نفسه . الكل معني

التقرير الصادر عن اللجنة الوطنية للعام

۲۰۰۷م أتهم قرارات التعين بمساهمتها

في تدني تمثيل النساء في مواقع صنع القرار

- نحسن في عسام ٢٠٠٠٦م كأن لدينسا خطسة

إستراتيجية هي الخطة الخمسية الثالثة

لديها سابقة في إفراد لتمكين المرأة في

الفصل العاشر من الخطة وبأربعة محاور

، وكل المعنيين رجال ونساء في مواقع

ماذا نقول ونحن في العام ٩٠٠٧م ؟

أنت حتى الآن لم تجيبي على سؤالي هل فعلاً قرارات التعين ساهمت في إعاقة المرأة وصناعة واقعها المأساوي ؟

التعين ساهمت في إعاقة المرأة وصناعة

واقعها المأساوي ولكن الصواب إنها

ساهمت في بطء التّجساوب لإحداث تغير

هنَّاكٌّ وضع مأساوي موجود بالفعل ولكن

عوامله وظروفه كثيرة ، والقرار السياسي

هو واحد من الاعتبارات الأساسية التي

البعض يري في أن المعوق الرئيسي

لتمكين المرأة وتحررها من التهميش هو

في ذات المرأة نفسها ؟ ما مدى توافقك

من السهولة تمرد المرأة عليه .

- هناك دور تقليدي أوجده المجتمع

للمرأة ، وهسو دورهامشي ثانوي ليس

نحن نتعلم كل يوم أنه لابد من تأكيد بناء

الثقة لدى النساء والنساء محتاجات إلى

قوة وترتيب حقيقي وتعزيز إرادة وعزيمة

قوية لإحداث تغيير . فما بالك بالبعيدات عن التغيير كيف ممكن

أن يضمن بالمدور المطلوب منهن ، هذا

تظهر الكثير من قيادات الحركة النسائية

في اليمن تمسكها بالكوتا كخيار انسب

لتمكين المرأة سياسيا هل لديكم تصورات

- إذا هناك كوتا بقرار سياسي سيكون

الأفضل ولكن أحيانا تلاقى ظروف كثيرة

تمنع من العمل بقناعتك والتزّامات ابعد إلى

أنها تكون مهنية ، لهذا لأنريد أن نقفز على

الواقع أو تجاوزه لأنها قضية غير مؤثرة

ولا تفيد في الأخير أنا لدي قضية احتاج

أَن اكسب تَّأْييد الجميع وإرادتهم للتغيير

أنَّا أعلل القرار السياسي انه ممكن يساعدني

في عمليــة التغيير ، وتحقيــق الكوتا مع

وجود اتفاق لكافة الأطراف السياسية يؤمن

مبادرة رئيس الجمهورية بتخصيص

١٥ ٪ من مقاعد البرلمان للنساء هل

تعد نسبة معقولة في تصورك وبالتالي

- مبادرة رئيس الجمهورية بتخصيص ١٥ ٪

سهل تحقيقها في هذه الظروف ؟

بقضية المراّة .

التدرج الذي نحتاج أن نشتغل عليه

حول الية تنفيذ هذا الخيار؟

يدفع فيها .

مع هذا الرأي ؟

– ليسس مين الصحيح إن نقول أن قرارات

غُمَّار الَّتَجَرِّبَة بنجاح . في كلامــك أكــدت علــى ضــرورة توافق الأطراف السياسية والتزامها عمليا بدعم المرأة لضمان وصولها إلى مواقع القرار كيف يمكن إلزام هذه القوى السياسية (الأحراب) حتى تكون جادة في جعل المرأة جَرْء من التنافس الحقيقي لها في الانتخابات المقبلة ؟ - تذكير الأحــزاب بالتزاماتها وتعهداتها

للنساء في البرلمان ليست كوتا ، الكوتا

هي التزام دولي وإحدى مخرجات المؤتمرات

العالمية للمشرأة جساءت بالفعل لتعالج

وضع متدنى من خلال تخصيص نسب

للنساء في المَحالس والهيئات المنتخبة

وغير المنتخبة لأجل إثبات دورهن بشكل

مؤقت ونحن كنساء لا نبحث عن نسب حتى

نحن نريد الأمور تكون أكثر عدالة ، نريد

تكافؤ ، توازن. الكوتا لازم الجميع يشتغل

عليها ، و الـ ١٥ ٪ كانت خطوة من خطوات

الوصول الى الكوتا ، محتاجين بعدها

نستمر في العمل بالكوتا محتاجين نفرغ

إلميدان للنساء يشتغلن ويثبتين دورهن

أعود من جديد للتوضيح أكثر نسبة ١٥ ٪

تعادل (٥٥) مقعد في البرلمان من أصل

(٣٠١) مقعد ، سو الي هل يمكن للنساء

أن تحصد في الانتخابات القادمة (٥٥

ـ مبدئيا خلينا نبدأ ، وإذا كان هناك جهد

حقيقى وجاد والتزامات عمليه واقعية

وتهيئة للظروف التي يمكن عبرها وصول

النساء للبرلمان يمكن تحقيق هذه النسبة

وإحراز هذا العدد فلدينا حتى الآن رصيد

جُيد من المرشحات اللواتي يمكن أن يخضن

مقعد) البرلمان في ظل هذه الظروف

و المناخات ؟

بلعب البدور الحقيقي والمسألة ربما محتاجه إلى حبكه من خلَّالها تفعل قضية المرأة في أهتمامات وخطوات هذه الأحزاب ومثلما عملت الأحزاب المخاصصة في تمثيل اللجنة العليا للانتخابات قضية أسَّاسية، لها لازم تكون كوتا المرأة ومشاركتها السياسية قضية بنفس الشكل.

برأيك من الأنسب لعمل هذه الحبكه وسط الاحزاب؟

- المفروض كل المؤسسات وفي مقدمتهم اللجنة الوطنية للمرأة التي يجب أن تستمر في عملها بهذا الجانب بشكل مضاعف للجهد فيّ عملية الحوار مع هذه الاطراف والنتائج فيما بعد هي من تحكم .

انخراط المرأة في العمل الحزبي يعده البعض أسهل السبل لتمكين المرأة ؟ ما

ـ أولًا انسا لست حزبيه وأحسب العمل في مناخ حسر واذا كان العمسل الحزبي ممكن يو فر سرعة انطلاقة للمرأة وتفعيل لَّقضاياً النساء فهذا شيء جميل ولتثبت الأحزاب صدق هذه الرؤية

كيف يكون تفعيل دور المراة داخل هذه الاحزاب ؟

- الأحسراب ترفع عن نفسها الحرج بعمل قطاعات تتكدس فيها النساء دون تفعيل لدورها وهي صورة من صور التهميش والتحجيم لقضايا النساء في غرف مفصله تحجيم لقيمة العمل الحزبي بشكل تشاركي بين الرجال والنساء في تبادل أجندة العملّ في تنفيذ المشاريع والبراميج في تبني قضايا المجتمع بشكل واسع من الرجال والنساء واعتقد إن المرأة ليست بحاجة إلى تواجد في قمقـم (قطاعات) داخل هذه الاحسراب دون القدرة على صناعة القرار فيها المرأة بحاجة إلى المشاركة الكامله والفاعله للنساء من داخل هذه القطاعات فى الأحسراب ولإثبات هده الفاعلية تبقى المسوولية على الرجال والنساء في هذه الأحزاب ،

كيف تقرأين حظ النساء في الانتخابات النبانية القادمة ؟

- أنَّا أُقرأ الجهود ولا أحبٍ أن ابني تشاؤم ، خليني اقفز على هذا . وأمل إلا يمثل الحدث الديمقراطي القادم تراجع في تقدم المرأة وطالما هنآك جهود مستمرة وعمل وانتباه لقضايا المرأة لابد ما تثمير هذه الجهود ، وأتمني من كل قلبي بالفعل أن يحصل جصاد ايجابي تقديرا للجهود المبذولة لأنه لا يمكن تعافل هذه الجهود فأنا متفائلة وإنشاء الله النتائج تكون طيبة.

وبشكل دائسم وليسس فقسط في موسس نعرف من أين تأتى صناعتها وخلقها . من تقصدين بمصنع صناعة هذه البيئة . . ؟

والمؤسسات المذكورة أنفأ.

هل استوعبتموهم ضمن برامجكم والياتكم

في قضية التمكين السياسي للمراة في اليمن يتحدث البعض عن معوقات وموانع في قراءة أخرى موجودة فى اكثر من بلد ومع هذا حققت العديد من هذه البلدان قفزة نوعية في تمكين المرأة فيما اليمن كما يرى عديدون متأخرة في هذا الجانب . لماذا . . ؟

- أحب أنَّ أكون نموذج ولا أحب هذه المقارنات حتى وان كانت تجاربهم ناجحة ، وبالنسبة لليمن فالنساء ليس لديهن

- طبعاً النشر والتوعية قائمة ومستمرة الانتخابات ، لكنّ التركيز في إيجاد البيئة المهياة لممارسه النساء حقهن ، نحن

ورجّال الدين ألا يمثلون إحدى هذه

المصانع ؟ - أكيد ونحن لانستطيع تجاوزهم أو

ما قامت به اللجنة الوطنية للمراَّة من عقد لقاء في تعز مع رجال الدين والمؤسسات الدينية بخصوص التوعية بالحق التنموى الناجم عن المشاركة السياسية للمرأة .

لفوزها مهم جدا . كما أن تخصيص دوائر معلقة لصالح تنافس النساء (كوتا)

في العملية الانتخابية ، فما رأيك ؟

في اليمن عن معوقات البلدان الناجحة

تحقيق هذه الرؤية .

إرث ورصيد سابق تبني علية تقادم . ناهيك أننا لا نستطيع أن نحكم على المعوقات الموجودة في هـنه البلـدان الناجحة هي نفسها الموجودة لدينا في اليمن وطالما عالمية قضية المبرأة تفرض نفسها إلى اليوم ، معنى هذا أنها تنشّر بشكل مختلفً متَّعُدُدُ الْأَبِعَادُّ ، ومختلف الوجهات .

في حال لو افترضنا اختلاف المعوقات

في الوقت الراهن والمتبقي للانتخابات والمجتمع هل يتواجد في استهدافكم النيابية القادمة ماهى رؤيتكم في اللجنة و آليات عملكم . ؟ الوطنية للمرأة لزيادة تمثيل النسآء في – بالمرتبــة الأولى دعنــى أقــول لك بجد مـن تجربة ومن واقع ليس مـن أفكار، من حـوارات ولقاءات رسـمية وغير رسـمية

- المصنع الأطراف السياسية المعنية ،

-موجودين، وبدأنا عمل حقيقي، من ذلك

سيجعل المجتمع يسلم اولا بحق النساء بالترشيح وهذا من وجهة نظري مكسب لكن تخصيص دوائر مغلقة للنساء فيه حرمان للرجل من ممارسة حقه في الترشيح . وإقصاء له من المشاركة

منَّ يقصى الأخر الرجل أم المرأة هذا ليس إقصاء ولاحرمان هذا التسزام توافقي بين أَلْاحزاب بانزال مرشحيهم نساء في دوائر محددة وترجمة عملية للأدبيات والتعهدات لهذه الأحزاب ولان عليها توفير كل الظروف والضمانات اللازمة لضمان تمثيل النساء لهذه الدوائر في البرلمان من خلال منافسة

الرجال ؟

شريفة بين نسآء هذه الأحزاب . لكن ماذا بشان الناخبين المستقلين من

تدني تمثيل النساء

الماذا؟

من خللال المتابعة التي جرت بعد الوحدة اليمنية

المباركة ١٩٩٠ م يتبين انَّه جرت ثلاث دورات انتخابية لمجلس النواب ودورتين انتخابية لرئيس الجمهورية

و كانت نسبة المسجلات من الإناث في انتخابات عام ١٩٩٣ م (١٨ ٪) مـن إجمالي عدد المستجلين ولكن مع تزايد الوعي الديمقراطي ارتفعت نسبة المسجلات في عِام ١٩٩٧ م إلى (٢٧ ٪) من إجمالي عدد المسجلين

الْإمر الدي يُوِّكُ على تنامني الوَّعي لدى النساء باهمية الانتخابات والمشاركة السياسية وتنامي الرغبة لديهن بممارسة حقوقهن السياسية ، ومن

خلال استعراض نسبة المرشحات نجد ان نسبة

المرشحات لعام ١٩٩٣ م يفوق عدد المرشحات لعام

١٩٩٧ م وأن هــذه النســبة تراجعــت إلى نحو (٦١ ٪)

خلال السنوات الفاصلة بين الدورتين الانتخابيتين

حيث أن نسبة المرشحات الحزبيات قد تقلصت بنسبة

(٤٧ ٪) بين عامي ١٩٩٣ م – ١٩٩٧ م وهذا أمر يشير إلى

١-إحجام بعض الاحزاب عن تضمين قائمة مرشحيها

عناصس نسائية لاعتبارات اجتماعية وثقافية

٢-إحجام عدد غير قليل من النساء عن الترشيح

لانفسهن وشعورهن بحالة إحباط شديد من النتائج

المتواضعة التي حققتها النساء في الانتخابات

٣-اعتماد الحملات الانتخابية على عناصر واشتراطات

ونعتقد أن زيادة عدد المرشكات مستقبلا يحتاج

١-ضمان وإفساح قدر مناسب أو حيز زمني أمام المرأة

المرشحة في وسائل الإعلام الرسمية والحزّبية والأهلية

٢-تخصيص دوائر محددة للمرأة من الأحراب مع

تخصيص دعم مادي ومعنوي كاف اسوة بالمرشحين

٣-التزام اجهزة السلطة بواجبها والصرامة في تطبيق العقوبات المنصوص عليها في قانون الانتخابات العامة ضد من يتسبب في تشويه وعي الناخبين نحو

٤-تكثيف جهود مؤسسات المجتمع المدنى والضغط

على القيادات الحزبية والرسمية لإفساح المجال أمام

٥-تنميــة وعي المرشحات بضرورة التنسيق فيما
بينهن حتى لا تنافس أكثر من مرشحة في الدائرة

الانتخابية الواحدة او تخصيص دوائر مغلقة للتنافس

٦-حشُّدُّ كل الطاقات لدعم المرشحات مادياً ومعنوياً

مع مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بشؤون المراة

٧-توحيد جهود المؤسسات والشخصيات المناصرة

لقضايا المرأة حتى تكون أنشطتها أكثر تأثيراً في دعم

٨-توجيه وعى المرشحات بضرورة القيام بدراسة

اولية عن ظروف دائرتها وإمكانية تخصيص نتيجة

المرأة في التنافس المتكافئ على المقاعد

للتعبير عنّ رايها وعرض برنامجها الانتخابي

قد لا يكون بمقدور النساء الوفاء بها .

الذكور في الحزب

عامة والسياسية خاصة

تراجع عدد المرشِّحات وذلك للأسباب التالية

ودورتين انتخابية للمجالس المحلية

جميلة الفهيدي *

من تاريخ التوكين

ليست الملكة بلقيس السبئيه أو الملكة أروى الصليحية استثناء في تاريخ المشاركة السياسية للمراة اليمنية في الجاهلية أو الإسلام ، عشرات غيرهن على امتداد تاريخنا قمن بمهام الحاكم والوزير المرجع الفقهي والزعامة القبلية وسجلن بسيرتهن حضورا عظيما من الحكمة والحنكة وحسن الإدارة والقيادة احتفى به المؤرخون دون غضاضة ودونوا انجازاتهن وسطروا ماثرهن بإكبار وتقدير والثناء عليهن من معاصريهن من العلماء وقصائد مدحهن ورثائهن التي لهجت بهن ألسن الشعراء كل ذلك يكذب من يجعل من التمييز ضد المرأة قيمة في ديننا أو ثقافة أصيلة في تقاليد مجتمعنا الذي ظل شعاره.

ولا التذكير فخر للهلال فما التانيث لاسم الشمس عيب

فاطمة بنت المهدي

بنت المهدى لدين الله على بن محمد واخت الإمام الناصر قال الهادى بن إبراهيم في ترجمتها « ذات التقى والكمال والفضل على جميع النساء واكثر الرجال كملت كمال الائمة المعتبرين في المعرفة والدين والتدبير والاجازة والنظر في أحوال الخاصة والعامة وإقامة بيت أبيها بالمنصورة في زمن أخيها الناصر وهي ناظمة للأمر يستمد منها النظر السديد ولها المعرفة وحسن السياسة ما ليس عليه مزيد ولها من الدين الصليب وكثرة الخشية لله تعالى وشدة الإقبال على أعمال الطاعة ما لا يصفه الواصفون « الى أن يقول « ويدل على عظمة شأنها أن الإمام الناصر أوصى إليها وصية خاصة في النظر في أحواله المختصة به لمعرفة الكمال الذي لا وراءه في دينها ودنياها وماتت قبله واشتد أسفه عليها وله فيها كلمات بديعة فائقة رائقة وقال بعضهم فيها:

أمير المؤمنين أخوك فينا

وأنت أميرة للمؤمنات

وأوصافها لا تعد ولا تحصى ودفنت في قبر أبيها وفي تابوته.

- ترجم لها في: مطلع البدور ، أئمة اليمن

فاطمة بنت أسد الدين الكردي

من ال ابى الهيجاء وزوج الإمام صلاح الدين وام ولده المنصور على كانت من الصالحات الحكيمات استخلفها ابنها على صنعاء حين سار إلى جهران ٧٩٤ هـ ولما اجتمع ضده الخصوم ۸۰۲ هـ وحاربوه سارعت بإرسال العبيد ومن حضر من العسكر إلى صعدة والاهتمام بالمسير إليها يقول ابن أبى الرجال « من اثارها العناية التامة بمسجد الابهر وعمارته وهو من محاسن صنعاء واكبر مساجدها صرحا وجعلت له من المستغلات مثل الذي جعل الإمام صلاح الدين لمسجده « وفي مساجد صنعاء يقول :» الحجرى إن بئر علم الدين (العلمي) من محاسن فاطمة بنت الاسد بن إبراهيم الكردي زوجة الإمام صلاح الدين وهي التي عمرت مسجد الابهر ٧٧٦ هـ ووالدها هو الذي عمر

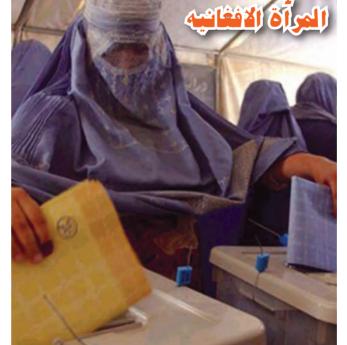
مسجد الاسد بذمار ونسب إليه »

- ترجم لها في: مطلع البدور ، غاية الأماني ، مساجد صنعاء

شقائق في الافاق

رغم تاريخ معاناتها الطويل الذي سببته الحسروب الطاحنة وسيبطرة جماعات التطرف الأصبولي على مقاليد الأمور استطاعت المرأة الافغانييه في السينوات القليلية مين عمير الديمقراطية في أفغانستان أن تحقق قفزه نوعيه في واقع مشاركتها السياسية وحصلت على نسبة تمثيل في المؤسستين التشريعية والتنفيذية جيدة باعتبار حداثة التجربة وثقل المبوروث التقليدي القائسم على التميير ضد المرأة وانعدام سيادة القانون والتعددية القانونية (القانون الإسلامي وقانون ألدولة والقانون العرفي)و الأخير أكثر سريانا وأهمية والأكبر تمييزا ضد المرأة .

على امتداد المائة سنة المنصرمة والمرأة الأفغانية في النظرة المجتمعية رمز للشرف القومي ما جعل موضوع الجندر أكثر الموضوعات تسييساً وجدلاً حتى جاء دستور ٢٠٠٤هـ لينص في المادة (٢٢) على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامة ونصت المادة(٧) ى أنه يجب أن تحترم الدولية ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها أفغانستان والاعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن هذه الاتفاقيات اتفاقية القضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة (السيداو) التي صادقت عليها أفغانستان في



مارس ۲۰۰۳م دون أي تحفظات .

عكست الإصلاحات التشريعية لأفغانستان الديمقراطية نفسها على مستوى المشاركة السياسية للمرأة الأفغانية فقد حصلت في مجلس

السوزراء المعسين في ديسمبر٢٠٠٤م على ثلاث حقائب وزارية هي وزارة شوون المراة ووزارة الشهداء والمعاقبين ووزارة شــؤون الشباب كما تراست امراة لجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة .

وفسسى المؤسسسة ـر يعيــة (البرلمان) استفادت المسرأة الأفغانيسة مسن الكوتا التي اقرتها الدولية الأفغيانيية الجديدة فبلسغ عدد النساء في البرلمان ۲٤٨ عضواً أي ٢٥٪ من عدد المقاعد وبلغ عدد هن في المجلس الأعلى ١٧امـرأة اي ١٧٪ مـن إجمالي ١٠٧ سيناتور. سنوات قليلة وظروف قاهرة ورغمها خطت

المسرأة الأفغانيسة على

صعيد التمكين السياسي خطى تستحق عليها التقدير وجهود لدعم مشاركتها تستحق الاشادة

٩-التعاون المشترك مع كافة الجهود المناصرة للمراة في توفير إدارة كفؤة للحملات الانتخابية

١٠-دعـم فكـرة دائرة المـرأة ويتمثل هـذا الدعم من خلال إنشاء صندوق لاستقبال وتوزيع الدعم المادي

١١-فتح قنوات التعاون بين المؤسسات المهتمة بِقضاّيا المرأة المحلية والعربية والدولية لتحقيق أهداف هذه المؤسسات مجتمعة لخدمة قضايا المرأة عموما ومشاركتها السياسية على وجه الخصوص ١٢-توجيه وعي المرشحة بضرورة التواصل مع أبناء الدائرة وتلمس مشاكلهم والمساعدة قدر الأماكن في

معالجتها . * مدير إدارة الدراسات ودعم المشاركة الانتخابية



UN

موقع اللجنة العليا للانتخابات على الأنترنت: WWW.SCER.ORG.YE

DP

نشرة نصف شهرية تصدرها الادارة العامة لشؤون المرأة في اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ـ العدد (4) 2/2009م

بعضكم من بعض







الهام عبد الوهاب *

التفاعـل الايجابي في الاوسـاط النسـوية مع الاسـتحقاق الديمقراطي المتمثل بالانتخابات النيابية التي ستشهدها بلادنا في أبريل القادم وهذا الحراك النشط للمرأة اليمنية في استقبال هذا الحدث يعكس الإصرار على المشاركة وخوض غمار المنافسة والترشيح لعضوية المجلس النيابي ويدعو حقيقة إلى الاعتزاز به .

ولئن كانت مبادرة فخامة رئيس الجمهورية بتخصيص نسبة (١٥ ٪) من مقاعد مجلس النواب للمرأة قد مثلت الخطوة الأبرز على طريق التمكين السياسي للمرأة وأفضل ما قدمته ساحة العمل السياسي من اهتمام بمشاركتها السياسية فإن استجابة المرأة لتوجه رئيس الجمهورية وتصميمها على الحصول على تلك النسبة هو العملية المكملة للمبادرة وسبيل تحقيقها غير ان الاندفاع على غير روية من النساء الذي نلاحظه هذه الايام وما نشاهده من تدافع الراغبات في الترشيح ضمن الدائرة الواحدة سيضعف فرص المراة في الفوز وسيحرمها من الاستفادة من الكوتا وتحقيق النتيجة المنشودة منها . .

مبادرات النساء وتسابقهن على الترشيح في الانتخابات النيابية القادمة جيد ويعكس جدية المرأة اليمنية وتمسكها بحقوقها السياسية التي كفلها الدستور والقانون وتفاعل حسن مع مبادرة رئيس الجمهورية والانتقال بها إلى الواقع الفعلى كل ذلك يدفعنا إلى التفاؤل بحصول المرأة على نسبة تمثيل مناسب في المجلس التشريعي القادم ويعكس تناميا في الوعى السياسي النسوى يبشر بتجاوز المرأة دائرة الاستغلال والولاء التنظيمي إلى الولاء لقضيتها الأساسية والانتصار لها بيد أن كل ذلك يحتاج أيضا إلى تجاوز الشخصي إلى العام وتغليب الموضوعية على العاطفة في التقدم إلى الترشيح بحيث لا تجد المرأة نفسها في ساحة صراع نسوى يزعزع الثقة بقدرة المرأة على التعامل مع الحدث بنضج ومسؤولية او تتحول إلى رهان خاسر يدفع من يساند قضيتها إلى التراخي وإعادة النظر والأسوا من ذلك أن يؤدى التنافس بين النساء إلى خسارتهن وذهاب الدائرة لغيرهن وهو ما لا تريده المرأة اليمنية ولا يخدم قضيتها.

مزيدا من الوعى بأهمية العام والتنازل لصالحه والآليات عديدة للمفاضلة والإقناع ومنها مثلا المؤهل العلمي ، الفاعلية ، الخبرة الطويلة والحضور الجماهيري وهو الركيزة الأساسية للفوز ولن يكون هناك إشكال في تقديم ممثلة حقيقية للدائرة قادرة على الفوز إذا أخلصنا جميعا لقضيتنا كنساء وقدمناها عليى ما عداها في سياحة المنافسية على المقعد النيابي ولا نعنى الانفصال بها عن قضايا المجتمع الأخرى فنحن لن نتقدم إلى الترشيح لتمثيل النساء في دوائرنا ولكن كنساء يمثلن مجتمع الدائرة من الرجال والنساء فلا نحصر جماهيرنا من الناخبين في جنس واحد ، وتعظم أهمية مراعاة ما اسلفنا بل وضرورته في الدوائر المفتوحة امام الجنسين اما في حال تخصيص دوائر مغلقة للنساء فلا بد من التنافس ولكن ذلك لا يمنع من أن نقدم النموذج الأرقى والأكثر تعاملا مع الحدث بمسؤولية .

* مدير عام الادارة العامة لشؤون المرأة باللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء

يستدل أصحاب الاتجاه الذي يرى أهلية المرأة لتولى الولايات العامة بما فيها الإمامة العظمى بما يلى :

- ا-قولة تعالى « يا أِيهَا الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم»
- ٣-قو له تعالى « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقِكم من نفس وإحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء »
- ٣-قو لـة تعالى « والمؤمنون والمؤمنات بعضيهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله
 - 4-قولة تعالى « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف »
 - ه—قو لة تعالى « من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون »
 - ثانيا: من السنة النبوية
 - ١-قوله صلى الله عليه وسلم « إنما النساء شقائق الرجال » ٢-قوله صلى الله عليه وسلم «قد أجرنا من أجرت يا أم هاني »

كما استدل أصحاب هذا الاتجاه بما ورد في السيرة النبوية المطهرة من وقائع مشهورة ، مثل واقِعة مشورة أم سلمة رضوان الله تعالى علِيها زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتزام سائر الصحابة بفعل الرسول الذي جاء استجابة لمشورة أم المؤمنين ، وما ورد من موافقة النبي لأم هاني إجارتها لاحد الكفار في فتح مكة ، وأهم من هذا وذلك ما ثبت بنص القران الكريم من مبايعة النساء لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمر الله لرسوله بقبول تلك البيعة بقو لـة تعالى " يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين

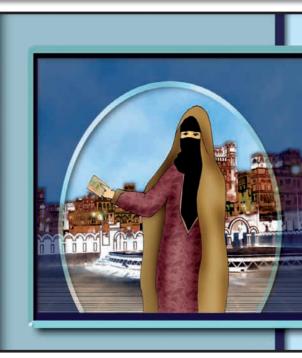
ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجِلهن ولا يعصينك في معروف فبايعهن واستغفر لهن الله إن الله غفور رحيم وكذلك بما ورد في السيرة من أن النساء كان لهن نصيب الاشتراك في بيعة العقبة الثانية ، وهذه البيعة تعتبر من أهم العقود السياسية في الإسلام ،

والتي سِاهمت في قيام دولة الإسلام ، وغيرها من صور مشاركة المرأة في الجِهاد وِشوُون السياسة في عهد الرسول (ص) وما بعده ويرون أن القاعدة هي مساواة الرجل بالمرأة في كل التكاليف الشرعية، وأنهما أمام الخطاب التشريّعي سـواء ولذلك لا فرق بينهما في مجال الحِقوق والواجبات، ولا يرون أن هناك استثناءات على هذه القاعدة، ويرون أن الأحاديث والنصوص الطفيفة التّي وردت في هذا المجال إنما كانّت وقائع أعيان

ومن الأقدمِين الذين رأوا هذا الاتجاه فرقة من فرق الخوارج ، فهو لاء أجازوا تولي المرأة الولاية العظمى ، ولم يروا ما يمنع ذلك في الشريعة الإسلامية وحدث أنّ ولوا عليهم امرأة في أكثر من واقعة ، ومن ذلك مبايعتهم لامرأة تدعى "غزالة " بالإمامة في خلافة عبد الملك بن مروان عام ٧٧ هـ

ويرى جانب من الفقهاء المعاصرين المؤيدين لهذا الاتجاء ، أن حديث الأحاد لا يصـلح مصـدراً للدسـتور ، وكذلك الإجماع ، ويقتصر على أن القرآن والسنة المتواترة فقط هما مصادر الدستور ، وقالوا إن الإجماع لم يكن كاملاً في هذه المسألة ، وأن الحديث ليس قطعي الدلالة ، كما استدلوا بتولى السيدة عائشة رضوان الله عليها للقوم الذين خرجوا للبصرة للمطالبة بدم الخليفة عثمان رضي الله عنه ، وكذلك بالحادثة التي عرفت بواقعة الجملّ ونجد بعد استعراضــنا للاتجاهات الفقهية الســابقة أن الأخذ بالاتجاه القائل بعدم أهلية المرأة من المشاركة في الحياة السياسية بشكل عام ، مخالف لمبادئ الديمقر أطية المعاصرة التي تقوم على مبدأ المساواة في الحقوق ، كما أنه لا يستند إلى أي دليل صريّح في حرمانها من الكتاب أو السنة ، وستظل هذه الآراء دليلا للطاعنين في أحكام الشريعة الإسلامية عند إثارتهم للشبهات المتعلقة بمكانة المرأة في الإسلام ، وفي الواقع إنه يجب التمييز بين أحكام الشريعة الإسلامية المستمدة من صريح أحكام القرآن الكريم وصحيح السنة النبوية المطهرة ، وبيّن أراء بعض الَفقهاء ، فالأخيرة تتوقف مهمتها في كشف أحكامُ الشريعة وتوضيحها ، وليس الإضافة إليها بأحكام قطعيّة ، خاصة في أمر هام يتعلق بالأمة

ومادامت هناك اجتهادات فقهية تجيز ذلك ، فهذا يعني أن المسالة خلافية بين آراء الفقهاء ، والخلاف في المسالة يصيرها ظنية ، بمعنى عدم وجود دليل قطعي ، وفي هذه الحالة يتوجب ترجيح الأصل وهو الإباحة ، انطلاقاً من مبدأ العدالة والمساواة التّي تؤكد عليها عموم أحكام الشريعة الإسلامية ، وهذا يعني ترجيح اتجاه ما ذهب إليه القائلون بأهلية المرأة لتولى الولايات العامة في النظم المعاصرة بتصرف / منَّ كتاب الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام - لمياء أحمَّد شرف الدين



مشاركة المرأة في الانتخابات دليل على وعيها الدفاري,

من قانون الانتخابات العامة والإستفتاء

مــادة (٢٤) : تتــولى اللجنة العليا للانتخابات الإدارة والاعداد والإشراف والرقابة على إجراء الانتخابات العامة والاســتفتاء العام وتمارس إلى جانب اختصاصاتها المحددة في هذا القانون الاختصاصات التالية -

ا-تقسيم الجمهورية إلى دوائر انتخابية وتحديدها على أساس مبدأ المساواة بين السكان مع مراعاة العوامل الجغرافية والاجتماعية ويصدر بذلك قرار

ب-تقسيّم كل مديرية إلى دوائر انتخابية محلية متساوية من حيث العدد السكاني ولها عند الضرورة التجاوز عن نسبة ٥٪ زيادة أو نقصان ج—تعيين موظفي الأمانة العامة للجنة العليا وفروعها بأمانة العاصــمة والمحافظات الأخرى للجمهورية وذلك عن طريق الإعلان وفقاً للشروط التي تضعها اللحنة

د—تشـكيل وتعيين رؤســاء وأعضــاء اللجان الإشرافية ولجان إعداد جداول الناخبين الأساســية والفرعية ولجان إدارة الانتخابات الأصلية والفرعية وتوزيعها في الدوائر الانتخابية في الأوقات المحددة لكل منها وتحديد نطاق اختصاص كل منها في داخل كل دائرة انتخابية وتؤلف كل لجنة من رئيس وعضوين على أن تشكل جميع اللجّان المشار إليها بموافقة ٍثلثي أعضاء اللجنة العليا للانتخاباتٌ ، وِلا يجوز تشكيل أي لجنة من حزب واحد . ضاصة باختيار رؤساء واعضاء اللجان، وتعلنها ويتم الاختيار وفقاً للشروط المذكورة في المادة(٢٦)من هذا القا واللائحة.

و—القيام بتجهيز الاســتمارات والجداول والمستندات والوثائق والبطائق الانتخابية والصــناديق الخاصة بعملية الانتخابات وأوراق الاقتراع وختمها بختم اللجنة العليا وتنظيم كل ذلك والتوزيع على اللجان في الاوقات المحددة لكل منها .

ز—وضع القواعد وإصدار التوجيهات اللازمة لضمان الترتيبات الأمنية الكفيلة بسلامة وحرية الانتخابات.

ح—الدعّوة للانتخابات في الدائرة التي يعلن مجلس النواب خلو مكان العضو المنتخب عنها عملاً بأحكام المادة(٧٨)من الدستور ، والإعلان عن مواعيد الانتخابات التكميلية المقرة وفقاً لأحكام المادة (١٠٨)من هذا القانون .